آراء

جوكر كردي

أحمد عمر

انتبهَ ابن عمي الذي يشبه الممثل يوسف شعبان، والمقيم في جوار سويسرا، إلى أن شعري قد طال، وحجب بعضا من نور وجهي، فتذرّعتُ بحصار كورونا. والحقيقة أن شعري طال أكثر من الحرب السورية، حتى فاض واستشعث من ضيق الوقت، فلا حاجة للزينة والناس محاصرون. قال: التنكر بالشعر الطويل لن ينطلي على الفيروس، لا بد من اللثام بالكمّامة.

أعلمني يوسف شعبان أنَّ لي ابن عم يقيم قريبًا مني، بعد أن فحص الخريطة على «غوغل»، فوجدته على مبعدة عشر دقائق بالسيارة، في مدينة ماينز. وأخبرني أنه يشبه أنطوني كوين، فقصدته في يوم عطلة، ووجدته يشبه أنطوني كوين، ولم يكن قد رآني، فرحّب بي وشكّ في قرابتي له، وكان طفلًا عندما رأيته آخر مرة. اتصل بأبيه وأخبره أن رجلًا بالباب يشبه ممثلا نسي اسمه، ويدّعي قرابته. أنهى المكالمة وعانقني، واعتذر مني ولامني، لأنني جئت إلى بيته، فالواجب أن يزورني هو، وأنه مستعد لحلاقة شعري كلما هبّت النسائم، وناحت على الأيك الحمائم.

اتصلتُ أمس بجاري القديم في مسقط رأسي إسماعيل، الذي يشبه الممثل جو بيشي، وكان يعمل مشغّلًا لآلة العرض السينمائي في بلدتي، وطلبتُ منه أن نتحدّث صوتًا وصورة، فأشرقت الأنوار، وأخبرني بأنني أشبه ممثلًا لا يتذكّره. وكان قد شاخ وابيضّ شعره وسقطت أسنانه وفقد بصره، فوقفنا على الأطلال، وسألته عن فيلم كاوبوي رأيناه في أول السبعينيات، وكان أبطاله يظهرون طوالًا، فأخبرني بأن الفيلم مصوّر بكاميرا سكوب 70 ملم. وكان جو بيشي خطّاطًا يرسم ثمانية خطوط؛ رقعة وثلث وديواني .. وكنت قد بحثت عن رقم هاتفه، لدى الأصدقاء، فاجتهدوا حتى وصلوني بابنته التي تشبه الممثلة سماح أنور، فحوّلتني بغمازتيها إليه بهاتفها، ثم سألته إن كان قد حجّ إلى بيت الله. وكان يزيّن أبواب بيوت الحجاج العائدين بالشفاعة، فحمد الله الذي ختم له بالصالحات، وسألته إن كان يستطيع أن يشاهد فيلمًا إيطاليًا يروي سيرته الذاتية، فاعتذر، فلم يعد يبصر جيدًا، وقد خانه مزاج السينما، وكان يرى الفيلم الواحد خمس مرّات يوميًا، وشاهد فيلم «ابنة الهند» ستين مرّة، وهو أول فيلم عرض في بلدتنا سنة 1949، وكان فيها أربع دور سينما، وكانت كلها ملكًا للسريان النازحين من تركيا. ودّعتُ سماح أنور وأخبرتها أنني سأكمل حواري لاحقًا مع جو بيشي. سألت ابن عمي النازح إلى النرويج، ويعمل سائقًا على حافلة نقل داخلي، ويشبه ريتشارد غير، أن يرسل لي صورة عمي المرحوم، فأرسل إليّ صورته، وقد كتب تحتها عمر المختار الخالق الناطق، لكن لم تكن له حكمته، ولا بأسه، فقد خاصم أبي سنين عددا، ودارت بينهما حروب أشد من معارك الليبيين مع إيطاليا. أمّا خالي الذي يشبه آل باتشينو، فلم أعرفه إلا بعد أن نزح إلى ألمانيا، وهو يرسل إلي كثيرًا من فيديوهات الطرائف والمواعظ والعبر، وأهمّ كل مرة بأن أذكّره بأن يعمل بالعظات التي يرسلها إلي، ويرحم خالاتي الست، فهن تحت الحصار وبحاجة إلى الإغاثة. سألت بيشي عن أفلام كثيرة، فأسفَ لأنه لم يحتفظ منها بملصقاتٍ أو صور للذكرى، وأنَّ الأكراد كانوا يحبّون الأفلام الهندية، لأنها ميلودرامية وحكائية ووعظية واستعراضية وضعيفة البناء، وفيها مصادفاتٌ وطفراتٌ مثل الحياة السياسية الكردية. ويشترك الكرد والهنادكة في ألفاظ كثيرة، وأخبرني أنه يذكر فيلم «اسمي جوكر» لراج كابور. والجوكر الهندي مهرّج كان يحوّل أحزانه إلى ضحكات، فيُبهج جمهوره. هو مقتبسٌ من شارلي شابلن، وهو غير الجوكر الأميركي المعاصر الذي تحوّل إلى قاتل متسلسل. بعضهم إذا أكثر من الضحك قال: اللهم اكفنا شرّ هذا الضحك، تعوّذا من شرّه. وهم محقون. وأخبرني أنه كان مخرجًا مسرحيًا، ويستطيع إخراج فيلم سينمائي لو عاد به الشباب، فسألته عن جوكر كردي، إذا ما أتيح له إخراج فيلم له فكيف يكون؟ فقال: الجوكر الكردي راقص في عرس، يرقص فتعجبه إيقاعات جسده، فيسكر من النشوة والتعب، فتأخذه سوْرة الزغاريد، وهو يرى كثرة المدعوين وحماسهم، فيعلن دولة كردية بمسدسه السبعة ميلي عليَّ ميلي.

الشاعر صاحب العكّاز ونصف المقهى

عبد الحكيم حيدر

كان يشارك في نصف قهوة في شارع عبد الخالق ثروت، في منتصف النصف الأول من القرن العشرين، كي تدفع عنه غلواء الفقر والحاجة، بعدما أدمن الأدب، وصار من طلّابه ومساكينه. وكان شريكه في المقهى «قهوجي بلدي»، وتحمّل ذلك كله مع عكّازه، كي يعيش، على الرغم من أن محمد عبد الوهاب كان قد أخذ منه أغنية «عندما يأتي المساء»، كي يغنّيها، وكان ما يزال يرتدي الجلباب والمعطف، ويستخدم العكّاز والعصا، ولم تره بعد السيدة الفاضلة هدى شعراوي، ولا حتى دخل الأوبرا كي يلقي قصيدة في تنصيب شوقي لإمارة الشعر، إلا أن أمير الشعراء حينما رآه بالعكّاز والجلباب، وهو يهم بدخول قاعة الأوبرا لم يرق له ذلك. تدخل في الأمر عبد الوهاب الذي كان في ريعانه وشهرته، فدخل الشاعر محمود أبو الوفا بالعكّاز والجلباب، وألقى قصيدته وقال فيه شوقي فيما بعد: سبّاق غايات البيان جرى/ بلا ساق فكيف إذا استرد الساق

وبالفعل، كلّموا هدى شعراوي، فاسترد الساق بأخرى صناعيّة بعملية في باريس، وارتدى أيضاً البدلة الفرنسية. ولكن محمود أبو الوفا، بعد زمن قصير، رمى البدلة، وحتى الساق الصناعيّة، وعاد إلى العكّاز والجلباب، إلا أن حكايته مع وزير الأوقاف، محمد نجيب الغرابلي باشا، تستحق أن تُروى، كي نعرف الفارق الشاسع ما بين الحكومات التي لا تعدم أبداً الظرف الإنساني الجميل، والحكومات الكئيبة التي نعيش في ظلها هذه الأيام الحالكة، بعد ما حلّت علينا سماجة الوزراء والحكومات، وانعدمت خفة الظل في الدواوين. وأنا بنفسي حاولت أن أرى رئيس وزراء مصر «أم الضحك»، ضاحكاً مرة، ولكنني فشلت.

ملخص القصة أن الشاعر الراحل محمود أبو الوفا ذهب إلى أحد رؤساء تحرير ذلك الزمان، في نهاية الربع الأول من القرن العشرين، كي يتوسط في طلب وظيفة له في وزارة الأوقاف التي كانت، في تلك الأيام، الواحة الوظيفية الغنّاء لطلّاب الأدب ومساكينه من أصحاب الشهادات الصغيرة والمتوسطة. وكان الغرابلي باشا قد رفض طلب الشاعر محمود أبو الوفا من قبل، فأمره رئيس التحرير، وهما في مقهى «بار اللواء»، أن ينتحي جانباً، ويكتب قصيدة في هجاء الغرابلي باشا، وسينشرها الليلة في جريدته قبل أن تشرق الشمس. ودسّ في يد محمود أبو الوفا عشرة جنيهات، فبدأ قصيدته بصناعة الغرابيل التي اشتهر بها أهل الغرابلي باشا في قريته. ومشى رئيس التحرير بنسخةٍ من القصيدة إلى وزارة الأوقاف رأساً منتظراً عند السكرتارية، فخرج الغرابلي باشا، ودسّ مبلغ مائة جنيه في معطف رئيس التحرير، آخذاً منه وعداً بعدم نشر القصيدة. وعاد رئيس التحرير إلى مقهى «بار اللواء»، ووجد أبو الوفا في مكانه في المقهى، منتظراً نشر القصيدة قبل شروق الشمس كما وعد، ولكن رئيس التحرير ضحك مجلجلاً في المقهى، معلناً للشاعر: «إنك أخذت العشرة يا مسكين، وأنا أخذت المائة». ولم تنشر القصيدة بالطبع، فمشى محمود أبو الوفا إلى مقهاه في شارع عبد الخالق ثروت بعكّازه، كي يحاسب شريكه على ما أصاب نصيبه من قروش، وهو يضرب أخماساً في أسداس.

هل دخل ثانيةً مقهى بار اللواء، كي يستمتع بجلسة شاعر القُطرين، حافظ إبراهيم، وقفشاته مع عبد العزيز البشرى، أم اكتفى بمرارة التجربة، وبقروشه القليلة من مكاسب المقهى؟ أمّا حظه، وغالباً تأتي الحظوظ لمساكين الأدب وطلّابه المحتاجين، في ساعاتٍ مضحكةٍ من أعمارهم وأليمة أيضاء وكأن الأقدار تلعب معهم، هي الأخرى، لعبتها، فقد حدث أن الرئيس الراحل أنور السادات منحه شقة في مدينة نصر بتليفونها وجائزة أكاديمية الفنون وقدرها ألف جنيه، وكانت على أيامها مبلغاً مهولاً لفقير أدبٍ في آخر عمره، فأقام في الشقة أياماً معدودات، ومات قبل أن يستلم مبلغ الألف جنيه.

هبّة القدس... المقاومة الشعبية تنتصر

ماجد عزام

بدا انتصار الشعب الفلسطيني في هبّة باب العامود في القدس المحتلة حافلاً بالدلالات، لجهة تأكيد خيار المقاومة الشعبية، كما الهوية الفلسطينية العربية الإسلامية المسيحية للمدينة في مواجهة التهويد والاستيطان. وبالتأكيد اعتماد المقدسيين على أنفسهم، أولاً وأخيراً، في التحدّيات والمعارك المطروحة أمامهم. لكن، قبل التمعّن في دلالات (وتداعيات) الانتصار على المشهد المقدسي، والفلسطيني بشكل عام، تحديداً في ما يتعلق بالانتخابات التشريعية والرئاسية التي تسعى قيادة السلطة للتهرّب منها بحجة عدم موافقة إسرائيل على إجرائها في القدس رغم تصويت المقدسيين الشعبي الصريح والقاطع لصالح مواطنيتهم وهويتهم، لا بدّ من إلقاء نظرة أولاً على خلفيات ما جرى ويجري في الحيّ والحرم القدسي والمدينة بشكل عام.

لم تكن هبّة باب العامود وليدة اللحظة، ولا حتى شهر رمضان، إنّما انفجرت فقط في الشهر الكريم نتيجة تراكمات وأحداث حصلت خلال السنوات الماضية، تحديداً منذ اعتراف الرئيس الأميركي المنصرف، دونالد ترامب، بالقدس عاصمة لإسرائيل (ديسمبر/ كانون الأول 2017)، ومن ثم تصاعد الممارسات والخطوات التهويدية الاستيطانية لتكريس تلك الحقيقة الواقعة على الأرض.

في هذا الصدد، تمكن الإشارة إلى تزايد مصادرة الممتلكات والبيوت، وطرد أصحابها وسكانها المقدسيين منها لتسليمها إلى جماعاتٍ استيطانيةٍ متطرّفة، بدعم واضح من المؤسسة السياسية والقضائية الإسرائيلية، ونتحدّث تحديداً عن حيّ الشيخ جرّاح، المجاور لباب العامود، حيث المحاولات جارية لطرد عشرات العائلات ومئات السكان، كما يجري الحديث عن خطط لمصادرة عشرين ألف بيت في القدس وهدمها وطرد 150 ألفاً من سكانها، ما يعني أننا أمام تهجير قسري (ترانسفير) موصوف، يتعارض مع كلّ المواثيق والقرارات الدولية، وهو أمر لا يقبل به المقدسيون.

في السنوات الماضية أيضاً، تسارعت وتيرة التهويد الرسمية عبر مشاريع استيطانية وسياحية، وأخرى تتعلق بالتكنولوجيا والمواصلات، لفرض الطابع اليهودي، التوراتي تحديداً، في محيط الحرم القدسي الشريف. وتمكن الإشارة أيضاً، على سبيل المثال، إلى مشروع القطار الخفيف، كما مدينة التكنولوجيا الذكية في وادي الجوز المجاور أيضاً لباب العامود. وفي الفترة الماضية، تصاعدت أيضاً حملات القمع الإسرائيلية بحق المصلين، وشيوخ المسجد الأقصى، وموظفيه، والمرابطين، عبر حملات اعتقال ومنع من دخول الحرم القدسي، وحتى منع من السفر، إضافة إلى التضييق على خطط الترميم والإعمار لمرافق الحرم وأمور متعلقة ذات صلة، من قبيل الدروس والحلقات التعليمية وما إلى ذلك. وشهدنا، في الأسابيع والشهور الماضية، ارتفاعاً مطّرداً في أعداد وفترات اقتحام المستوطنين المتطرفين من تيار الصهيونية الدينية الحرم القدسي، بالتوازي مع الدعوات إلى فرض التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، وإن في المرحلة الأولى، وصولاً إلى إعادة بناء الهيكل الثالث المزعوم.

مع دخول شهر رمضان، واصلت سلطات الاحتلال التضييق على المقدسيين والمصلين وإقامة الشعائر الدينية الرمضانية في ساحات القدس، حيث إقامة صلاة التراويح في الساحات ثم الجلسات والسهرات الرمضانية فيها، بل وصل الأمر بالاحتلال إلى قطع أسلاك ميكروفونات المسجد الأقصى للتشويش على إقامة أول صلاة للتراويح، ومنعها بالتالي في الساحات المحيطة به. وشهد بدء الشهر الكريم وضع سلطات الاحتلال سلاسل وحواجز معدنية في ساحة باب العامود لمنع الصلاة، أو إحياء الليالي الرمضانية فيها، ما أدّى إلى تفاقم الغضب في الشارع الفلسطيني.

ولا يمكن تجاهل الاحتقان الناتج عن مماطلة الاحتلال في الموافقة على إجراء الانتخابات الفلسطينية، التشريعية ثم الرئاسية، في القدس، بل إبلاغ السلطة بالرفض، وإن شفوياً (العربي الجديد، الاثنين 26 إبريل/ نيسان)، وسعي الأخيرة إلى استغلال ذلك لتأجيل العملية الانتخابية برمتها، وحتى إلغائها.

وأخيراً، جاءت النقطة التي أفاضت الكأس عبر تظاهرة جماعة لاهافا المتطرّفة، الخميس الماضي (22 إبريل/ نيسان)، في محيط الحرم القدسي، وباب العامود تحديداً، والتي ردّدوا خلالها شعارات تحريضية عنصرية ضد المقدسيين والعرب، وأخرى تتعلق بتهويد مدينة القدس وفرض السيطرة التوراتية عليها. وهؤلاء المتطرّفون لم يعودوا هامشيين، بل باتوا في صلب الطبقة السياسية بعدما شرعنهم أو بيّض صورتهم بنيامين نتنياهو قبل انتخابات الشهر الماضي (مارس/ آذار)، التي أوصلت فتيان التلال العنصريين إلى الكنيست، وربما الحكومة.

وقد واجه المقدسيون طوال الوقت ذلك كله وحدهم بقيادة محلية من الدعاة والمشايخ ورجال الدين، بمساعدة موظفي الأوقاف والمرابطين والناشطين الميدانيين، عبر مقاومة شعبية سلمية وعناد وإصرار على الدفاع عن الهوية والحقوق. وفي رمضان، استمرّوا في أداء الصلوات والشعائر والطقوس الرمضانية في الحرم والساحات المحيطة به، ثم تصدّوا بشجاعة لتظاهرة المستوطنين المهووسين، فخشي الاحتلال من انفجار الأوضاع وخروجها عن السيطرة تماماً، فتراجع تماماً كما حصل في معركة البوابات الإلكترونية صيف العام 2017.

> المقدسيون وحدهم في الميدان عزّل إلّا من روحهم الجهادية العالية، وإرادتهم وإصرارهم على عدم الخضوع للاحتلال

وعجزت السلطة الفلسطينية، في الفترة الماضية، عن نجدة المقدسيين أو إغاثتهم بشكل جدي وملموس، وجاءت المواقف الخطابية التي تبنتها سلطة رام الله تجاه هبة باب العامود، كما العادة على قاعدة سياساتها ومواقفها التقليدية القاضية بتخفيض التصعيد ومنع تحول الهبّة إلى انتفاضة. وجاء موقف سلطة غزة أفضل نسبياً، ولكن على قاعدة الالتزام بالتهدئة مع الاحتلال لعدم ذهاب الأوضاع السيئة أصلاً في غزة إلى الأسوأ، مع الانتباه إلى إطلاق قذائف هاون، لا صواريخ بأمديتها المختلفة، على المستوطنات المحيطة بغزة، وليس من حركة «حماس» التي انفتحت على الجهود المصرية والدولية للتهدئة. وكانت سلطة غزة محرجة طبعاً، نظراً إلى سقفها السياسي المرتفع، وحاولت استغلال الأمر قدر الإمكان في سياق حملتها الانتخابية لرفع أسهمها، والقول إنّها لم تتخلّ عن خيار المقاومة.

في الدلالات، نحن بالتأكيد أمام انتصار واضح لخيار المقاومة الشعبية السلمية، المكفول للشعب الفلسطيني بالمواثيق الدولية، والذي يتفهمه العالم، ويحرج إسرائيل ويمنعها من استخدام الحد الأقصى من القوة ضد المتظاهرين العزّل. لذلك، اضطرت للتراجع ورفع السلاسل والحواجز في باب العامود، خشية خروج الأوضاع عن السيطرة وانفجار الواقع الراهن في الضفة وغزة الذي يعمل لصالحها أساساً من دون أن يعني ذلك القطع مع فكرة فرض الوقائع على الأرض كلما سنحت الفرصة. وفي الدلالات أيضاً، نحن أمام تصويت فعلي للمقدسيين بالأقدام والحناجر، لا الأيادي فقط، وتأكيد الهوية الفلسطينية العربية للمدينة، ورفض الخضوع لإرادة الاحتلال، وبالتالي إمكانية تكرار ذلك يوم الانتخابات رغماً عنه، غير أنّ السلطة الفلسطينية تبدو مصرّةً للأسف على صمّ الآذان، وعلى عدم التقاط أو فهم الرسالة.

في الأخير، وباختصار، أكّدت هبّة باب العامود دلالات معركة البوابات الإلكترونية قبل أربعة أعوام، حيث المقدسيون وحدهم في الميدان عزّل إلّا من روحهم الجهادية العالية، وإرادتهم وإصرارهم على عدم الخضوع للاحتلال ومشاريعه. لكن، ونتيجة واقع «أوسلو» والانقسام والعجز عن الوحدة، عجزت القيادة، بل القيادات الفلسطينية، عن نجدتهم جدّياً، حتى مع تبنّيهم النظري فكرة المقاومة الشعبية السلمية. وفي كل الأحوال، أثبتت الهبّة، بما لا يدع مجالاً للشكّ، إمكانية إجراء الانتخابات في القدس، وخوض المعركة لتعزيز هويتها، وعدم الخضوع لمشيئة الاحتلال غير الشرعي للمدينة، وفلسطين عموماً.

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

كاريكاتير **عماد حجاج**

أرجوكم توقفوا عن تشخيص المرض

حلمي الأسمر

حينما يواجه مجتمعٌ ما أزمة مستعصية، تجرى عملية تشخيص، ثم توضع «وصفة» العلاج. في الحالة الأردنية، كما هو حال الغالبية الساحقة من بلاد العرب، لا تعوزنا كثرة التشخيصات، فالكل يكاد يعرف كيف يضع يده على موضع الألم، ويكاد الكل، بلا استثناء، يعرف «البلسم» الشافي لوقف الألم، بل اجتثاثه من جذوره. كل ما هنالك أن هناك اعتقادا، حتى في المستويات العليا من النخب، أنه لا يوجد قرار حقيقي، لا بالتشخيص ولا بالحل.

منذ سنين طويلة، بذلت جهود مضنية لإلهاء القوم بدوّامة الحوار، والبحث عن جذور المشكلة، وشكلت لهذا لجان وهيئات لوضع حلول للحال المايل في البلد، وكل ما صدر عن هذه المؤسسات وُضع على الرفّ، على الرغم من المقالات الكثيرة التي دبجت في مناقشتها وامتداحها.

حتى تدمر بلدا يكفي أن تخرّب إدارتها العامة، ونظام التعليم فيها، والحمد لله «أنجزنا» في بلادنا العربية كلتا المهمتين! من المعالم الرئيسة في عملية تشخيص المرض، في الأردن مثلا، دراسة على جانب خطير من الأهمية، تظهر حجم الخراب في الإدارة العامة الأردنية، ونتائجها مدهشة حد الفجيعة. أجرى الدراسة العلمية البروفسور أنيس الخصاونة، من جامعة اليرموك في الأردن، نشرت في العام 2011، ولم يكد يتوقف عندها أحد، على الرغم من أنها تضع اليد على موطن الألم. بيّنت الدراسة باختصار أن جدارة الموظف وكفاءته ليستا من الأولويات الخمس التي تؤثر في فرص تعيينه. واستندت الدراسة إلى استطلاع لآراء عيّنة من خمسمائة موظف في عشر وزارات حكومية، أجابوا على استبانةٍ تضمنت عشرة عوامل، وأبعادا افتراضية مؤثرة في فرص الموظفين وإمكاناتهم في التعيين والترقية إلى المواقع القيادية من رتبة أمين عام ومدير عام فما دون في الأجهزة التي يعملون فيها. وقد بينت الدراسة أن العوامل التي تلت الجوانب والاعتبارات الأمنية، الوساطة والمحسوبية، والتزلّف لأصحاب السلطة والقرار، ثم التمثيل والدعم العائلي والعشائري الذي يحظى به الموظف، ثم الإمكانات المادية والاقتصادية للموظف، في حين أن جدارة الموظف وكفاءته لم تكونا ضمن العناصر الخمسة الأبرز المؤثرة في تقدّمه الوظيفي والمهني وتقلده المواقع القيادية في الدولة الأردنية.

يشير الباحث الخصاونة إلى التأثيرات السلبية والإحباط وفقدان الثقة الذي يمكن أن يؤدي إليه شعور الموظفين بأن العوامل الرئيسية المؤثرة في تقدّمهم الوظيفي لا تعود إلى إتقانهم عملهم وإنجازهم مهامهم واستقامتهم ونزاهتهم، بقدر ما يلعب سجلهم الأمني ورضا الدوائر الأمنية وتزكيتها والوساطة والتزلف والعشائرية من دور بارز في تطورهم الوظيفي. وفي ظل مثل هذه المعطيات العلمية، يبقى الحديث عن الشفافية والاستقامة ودعم المنجزين ومكافأتهم واجتثاث الفساد وعزم الحكومة على الضرب بيد من حديد على يد الفاسدين، كله يبقى حديثا نظريا وعلى الورق، ما لم يتلمس الموظفون، والمواطنون عامة، أفعالا وتصرّفات وقرارات تعتمد الإنجاز، وتكافئ المخلصين وتشجعهم، بدلا من إعطاء أولوية للاعتبارات الأمنية والعشائرية عند تعيين الموظفين وترقيتهم للمواقع القيادية في الدولة.

هذه نتائج دراسة علمية، تمنينا أن تتاح الفرصة لتعميمها ونشر نصها كاملا لتوضع بين يدي صاحب القرار، كي نتوقف عن الحديث عن الفساد «الإنطباعي» كما سماه ذات يوم أحد رؤساء الوزارات، حيث تظهر هذه الدراسة أن الفساد ممأسس على نحو يجعله جزءا من جينات الدولة، ويحتاجُ تفكيكه إلى عملياتٍ جراحيةٍ مؤلمة، لم نزل نحجم عن مجرّد التفكير فيها، ولعل هذا ما يفسر حديث رئيس الوزراء الأسبق، معروف البخيت، عن حاجة الأردن لثلاثين سنة، كي ينجز ملف الإصلاح والديمقراطية والتغيير، فالرجل يتحدّث حديث العارف ببواطن الأمور.

> هل يعقل أن تتحول الكفاءة والجدارة إلى عنصر هامشي جدا في اختيار الموظف أو رجل الدولة؟

حينما نطالع هذه الدراسة وغيرها مما على شاكلتها، نشعر أننا بحاجة لحرق مراحل، كي نصل إلى ما يريده الخطاب الرسمي للدولة من تحديث وتغيير، مما نقرأه منبثا في ثنايا التصريحات المختلفة هنا وهناك. والحقيقة الغائبة تماما أن هذا الخطاب لم يتحول إلى برامج جاهزة للتطبيق، بل بقي الحديث في إطار الإصلاح «الانطباعي» وإعلان النيات الحسنة، على الرغم مما يقال عن خطط ولجان وورش عمل وخلوات.

(كاتب من الأردن)

«الكوتا النسائية» في لبنان تبهْدلت

دلال البزري

كان المقصود، في البداية أن تشارك المرأة في الحياة السياسية. أن تهتم بشؤون بلادها، أن تتابع، أو تفهم، أن تساهم بتقرير مصيرها ومصيره، بأن تملك الحق بالتصويت والترشّح للانتخابات، أن تنخرط في الأحزاب، أن يكون لها فيها دور حقيقي، لا مجرّد حشد. أن تُرفق تجربتها الجديدة هذه بالتعلّم والعمل. وكان هذا الطرح يتناقض جذرياً مع ذاك الذي أغلقَ عليها بين أربعة حيطان، وحدّد شروط حياتها ووظائفها، فكانت النساء بذلك نصف البشرية المعطّل... إلى ما هناك من طروحات وتيارات، أثمرت في منشئها، أي الغرب، والكثير من الشرق الناهض، نساء قائدات أحزاب، رئيسات حكومات أو دول، ونائبات ورئيسات بلديات، صاحبات قرار بمعنى الكلمة.

كيف تلقّى لبنان هذه الدعوة التي أصبحت عالمية، لا تناهضها علناً غير العقول النائمة؟ كيف «تلَبنَنَ» شعار مشاركة المرأة في السياسة؟ النصيب كان ضئيلاً في مطلع «التجاوب» مع الشعار. بضع نساء، معدودات، ورثن زوجاً أو أخاً، فصعدن إلى الوزارة أو البرلمان. ومع الوقت، «تطوّر» النظام السياسي اللبناني، فزاد تعطّله، وتشبّع جلده بالبثور والتقرحات. وساهمَ بتحويل الشعار الأول، مشاركة المرأة في السياسة، إلى آخر أكثر نفعاً، وصول النساء إلى مراكز القرار. وكان مفتاح هذا الشعار: «الكوتا النسائية» في مواقع السلطة كافة، خصوصاً العليا منها (وزيرة، نائبة، قاضية، سفيرة، مديرة عامة)، فأصبح الأمر روتينياً: كلّما تحرّكت مياه النظام الآسنة، وزارة، نيابة، تعيينات في مناصب الدولة... إلخ. كانت صرخات جاهزة، عالية، من هنا وهناك «نريد كوتا نسائية» أي نريد «الحصة النسائية»، لو تُرجمت «كوتا» إلى اللغة العربية. و«الحِصّة» واحد من أبواب الجنة لكلّ الذين سعوا إلى السلطة من الرجال، وهم الآن مستعدّون لتدمير البلد من أجلها.

هكذا، كان يجب الاستجابة، ليس فقط إلى تلك «الفكرة» النسائية المنتشرة، إنما أيضاً وأيضاً من أجل تقديم صورة «محترمة» للغرب وللعالم، أوراق اعتماد... عما بلغه لبنان من «تقدّم» و«حداثة»، بدليل صعود هذا الكمّ من النساء إلى مراكز «الدولة» العليا، فإطراء من كبار المموّلين، في كلّ مناسبةٍ من مناسبات الصعود هذه، وانتفاخ صدور اللبنانيين فخراً، بأنّ «إنجازاً جديداً يسجّل للبنان» بهذا «العدد المرتفع من الوزيرات والنائبات...» إلخ. ومن بين «الإنجازات» أخيراً، زيادة عدد البرلمانيات إلى ستّ... من أصل 128 نائباً، وزيادة عدد الوزيرات إلى ستّ، أيضاً، من أصل عشرين وزيراً، فضلاً عن عدد القاضيات المعيّنات والسفيرات والمديرات العامات.

في البرلمان أولاً، وقانونه الانتخابي المفصّل على قياس زعماء الطوائف، احتفظت وريثتان بالنيابة، وجاءت نائبتان تحت جناح أحد زعماء الطوائف، ونائبة تحت جناح آخر. وفَلَتَتْ من الشَوْط نجمة إعلامية، عُرفت بعلاقاتها المتشعّبة مع أكثر من زعيم طائفي، وهي الآن تلعب دور «المستقيلة» من البرلمان، بصفتها مستجيبةً لـ«نداء الثورة» وقريبة من طامحين آخرين إلى السلطة، ليسوا راضين عن حصّتهم فيها.

وباستثناء استقالة النائبة «الثورية»، وأناقة النائبة الوارثة لزوجها، وجمالها، لم نسمع عن أولئك البرلمانيات شيئاً ملفتاً، أو كلاماً عن حقوق النساء اللبنانيات، ولا تلميحاً أو تعاطفاً أو استجابة، وإن شكلية، لقضاياهن الملّحة: مثل العنف بأشكاله، المتزايدة بإزائهن (الآن خصوصاً مع الوباء)، أو حقوق تمرير الجنسية اللبنانية لأبناء وأزواج المتزوجات من غير لبنانيين، أو قضايا التظلّم المرفوعة في المحاكم الشرعية، خصوصاً حقوق الأم بحضانة أطفالها، أو الفقر المدْقع الذي تنال منه النساء أضعافاً مما يناله الرجال، سواء كنّ عاطلات عن العمل، أو على ذمة عائل... ربما، سكْرة السلطة، أو قلّة المعرفة، أنساهن أنّهن مدينات لقضايا المرأة بالذات، فلولاها، لما بلغنَ كلّ هذا «المجد».

أما في السياسة، فلا تسأل: استتباع كامل. لم تُعرف ملاحظة، أو تنْهيدة، أو تلميح، من أولئك النساء الخمس تجاه ما يسلكه «عرّابهن» من مسالك ومهالك، إلى حدّ أنّنا نسينا أسماءهن ووجودهن.

لكن، بلى... بلى، عُرفت اثنتان منهن بالنوادر. ومن المصادَفات غير السعيدة أنّهما تنْتميان إلى زعيم طائفي واحد. الأولى اشتهرت بهفواتها «الدينية»، إذ إنّها دخنت السيجارة في عزّ أيام رمضان، وتناولت القربان في قداس. وثارت عليها أصوات متزمّتة، فزارت المفتي، واستمعت إلى عظة من أحد الشيوخ، وأعلنت الشهادة (كأنّها تدخل الإسلام لأول مرة)، وأنّها مسلمة مؤمنة، وتؤمن بشريعة الإسلام. ولم يكن قصدها... إلخ. وبرزت النائبة الثانية بـ«تويتاتها» الطائفية، والزبائنية (تكرّر الإعلان أنّها ستوزع الطعام والمال لناخبيها المتدحْرجين بسرعة نحو الفقر). وهي، بعد انفجار المرفأ «قدّمت استقالتها» هي أيضاً. لكنّ هذه الاستقالة لم تدُم، إذ نهَرها عرّابها، فعادت عنها «سكّيتي...». وبعدما أعلنت عن «تعليق» مشاركتها في مجلس النواب، طارت إلى إحدى جامعات الخليج، لتتسلم منصب عميدة إدارة الأعمال في إحدى كلياتها، ما جعلها تخرق النظام الداخلي للبرلمان، وتضرب المادة 44 منه، الذي لا يجيز لها، باعتبارها نائبة، الغياب عن أنشطتها البرلمانية، ومنها أنشطة اللجان: حيث ترأس لجنة التنمية المستدامة، فوق أنها عضو في ثلاث لجان أساسية، المال والموازنة، والصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية، ولجنة تكنولوجيا المعلومات.

أما الوزيرات الست في الحكومة الأخيرة، وقد هلّل لهن القوم: «لأول مرة... كلّ أولئك النساء!!»، «إنجاز في حكومة الإنجازات»... لم نتعرف إلّا على الوجه الجميل لوزيرة الإعلام، من بينهن، فيما استقالتها أيضاً طواها النسيان، إثر تدخّل عرّابها أيضاً وأيضاً. وحُسن استخدام وزارتها لعراضاتها في الكلام المرسل و«نيات» إصلاح في حكومة «الإنجازات». ووزيرة لحقيبة خطيرة، الدفاع «أول امرأة تتولى هذه الحقيبة الخطيرة!!» (إعجاب)، زوجة أحد المرشّحين السابقين لرئاسة الحكومة، تراوغ وتلعب لعبة انتفاض قصيرة تعود عنها سريعاً. ووزيرة عدل عالقة بين رصانتها الجامعية ومتطلّبات عرّابها الآخر، فالمطلوب منها وضع ملْمس «النسبية» على هذه الرصانة. الوزيرات الثلاث الأخريات، سمعنا بأسمائهن عند تشكيل الوزارة، لكنّنا نسيناهن، ونسينا وجوههن. لا نعرف شيئاً عن نشاطهن، سوى أنّ كلّاً منهن تركب السيارة الفاخرة برقم الوزارة، والسائق والراتب وامتيازات أخرى غير جديرة بالذكر.

> النظام أفسدَ كل شيء، حتى الخصال الأنثوية، وحوّل حصة النساء في السلطة إلى مجرد استجابة غير مكلفة لالتقاط الصورة

في الموقع الأدنى من الهرم، تأتي القاضيات والسفيرات والمديرات العامات. وجميعهن صعدنَ إلى رتبهن بفضل أجنحة زعيمهن الطائفي. بعضهن «ورثنَ» عن أبيهن أو زوجهن أو أخيهن، وغالباً إرثاً يتداخل مع الولاء للزعيم الطائفي، فحظينَ بأكثر مما تيسّر. والأخريات جئْن «من الشعب» بكفاءة علمية، وأيضاً مع ولاء مطلق للزعيم الطائفي، فلا واحدة من أولئك المحظوظات يمكنها القول إنّها مستقلة عن الزعيم الذي عيّنها، أو عن شبكة العلاقات التي أوصلتها إلى هذا الزعيم.

الآن، ثمة من يذهبنَ بهذا «الدور» إلى أبعد حدوده، فيتماهينَ مع الزعيم، لتكون الواحدة منهن نسخةً مطلوبة عنه، وإن كانت لا تشبهه، لكنّه المقتضى (هل ترمي المقتضى وتخرج من هذه الجنّة؟)، فكانت السفيرة الفاسدة، والمديرة العامة الأفسد، والمقدّم (رتبة ضابط قائد) الشريرة قريبة نائب، والتي زجّت فناناً في السجن ظلماً وعدواناً... والمستور أعظم. ثم موقعة القاضية غادة عون أخيراً، والتي أثارت اهتماماً فائقاً نظراً إلى قوتها الإعلامية وللمشهد الجديد الذي اخترعته، وفيه من التشويق المأساوي ما يلزمكَ بمتابعة تفاصيله، فخلف رئيس الجمهورية، وهو نموذجها الأعلى، وبالهتافات التي تمجّدهما، هي والرئيس، والخلع والكسر اللذان قرّباها من الشبّيحة، والكلمات الفرنسية التي نطقت بها لتقوية حجّتها بأنّها إنّما تقوم بذلك كلّه لأنّها «متعاطفة» مع آلام الشعب اللبناني... ذهبت القاضية التي سميت «متمرّدة» إلى أبعد ما يبلغه تهالك القضاء في لبنان، بعدما كان شعار الثورة الذي يبدو متواضعاً الآن «إصلاح» هذا القضاء من الفاسدين.

(كاتبة لبنانية)

الأنظمة الملكية العربية بين النموذجين الأفغاني والإسباني

ياسر أبو هلالة

بعد عقد من الربيع العربي، لا تزال الدول العربية، باستثناء تونس، بعيدة عن التحول الديمقراطي، ولم تعد للديمقراطية الجاذبية السابقة، لا بالنسبة للشعوب ولا للأنظمة، ولكنها باتت تشكل مخرجا لمواجهة الأزمات الاقتصادية الخانقة، ومواجهة الضغوط الخارجية. وظلت الأنظمة الملكية، لما تتمتع به من استقرار نسبي، أقدر من الأنظمة الجمهورية التي تراوح بين الاستبداد المطلق، كالحالة المصرية، أو التفكك والفوضى، كما آل إليه الوضع في سورية وليبيا وغيرهما.

تتفاوت الأنظمة العربية الملكية في ابتعادها عن التحول الديمقراطي، بين نظام ملكي شمولي مطلق، لا تجرى فيه أي انتخابات، ويرفضها مبدئيا، وملكيات دستورية لكنها لا تطبق الدساتير كما يجب، مثل المغرب والأردن والكويت. وهذه الدول الثلاث يمكنها أن تشكل نموذجا لغيرها من الملكيات والجمهوريات في التحوّل الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة.

تراجعت كثيرا الدولة الريعية وسياسة استرضاء الناس، وما من بديل غير إشراك الناس في المسؤولية، ليتحملوا أعباء القرارات الصعبة. والشكل الديمقراطي لا يقنع الناس، ولا يلبي طموحهم. وبإمكان الملكيات الدستورية أن تطبق الدساتير بنزاهة، من خلال انتخابات حقيقية، لا شكلية تحدد نتائجها مسبقا. ذلك كله لا يعني عدم التحوّط من المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تودي بالتحول، كما حصل في تجربة أفغانستان، فقد نجح الملك ظاهرشاه في إنجاز عقد من التحوّل الديمقراطي من 1963 إلى 1973، أجهضه تهوّر القوى اليسارية المحلية بقيادة ابن عمه الأمير داود خان، الذي انقلب عليه، بموازاة التدخل الخارجي السوفييتي، في أوج الحرب الباردة. فالتعامل ببراءة مع المخاطر أسقط الدولة، ولم يوقف مسارالتحوّل فقط، على خلاف مسار التحوّل الديمقراطي في إسبانيا، الذي تمكّن فيه الملك من كبح جماح المتطرّفين من الملكيين في الجيش، عندما أفشل انقلابهم، مطلع الثمانينيات. وفوق ذلك، لعبت الحرب الباردة في صالحه، وكانت أوروبا الغربية وأميركا حريصتين على مغادرة إسبانيا حقبة العسكر والجنرال فرانكو، ودخولها في النادي الديمقراطي، وقدمتا في سبيل ذلك كل أشكال الدعم، المالي والسياسي.

تستطيع الملكيات العربية الاعتبار من النموذجين، في فشلهما ونجاحهما. يحتاج التحول الديمقراطي إلى ديمقراطيين. وبناء القوى الديمقراطية مهمة شاقة، وليست قرارا سهلا، يبدأ بالتعليم والإعلام، ولا يتوقف عند الانتخابات. ومواجهة القوى المتطرّفة تبدأ بتحييد الجيش وإبعاده عن السياسة، حتى لا يتحوّل أداة بيدها.

هذه الأيام فرصة ذهبية للملكيات حتى تجدّد نفسها، وتلتزم بالدستور وتنسجم مع العصر، وأن تتحوّل، بهدوء وتدرج، أفضل من أن ترتبك في ظل موجة ثانية متوقعة من الربيع العربي، قد تتسرب منها مياه التطرّف والفوضى.

ذلك كله لا يعني عدم التحوّط من المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تودي بالتحول، كما حصل في تجربة أفغانستان، فقد نجح الملك ظاهرشاه في إنجاز عقد من التحوّل الديمقراطي من 1963 إلى 1973، أجهضه تهوّر القوى اليسارية المحلية بقيادة ابن عمه الأمير داود خان، الذي انقلب عليه، بموازاة التدخل الخارجي السوفييتي، في أوج الحرب الباردة، فالتعامل ببراءة مع المخاطر أسقط الدولة، ولم يوقف مسارالتحوّل فقط، على خلاف مسار التحوّل الديمقراطي في إسبانيا، الذي تمكّن فيه الملك من كبح جماح المتطرّفين من الملكيين في الجيش، عندما أفشل انقلابهم، مطلع الثمانينيات. وفوق ذلك، لعبت الحرب الباردة في صالحه، وكانت أوروبا الغربية وأميركا حريصتين على مغادرة إسبانيا حقبة العسكر والجنرال فرانكو، ودخولها في النادي الديمقراطي، وقدمتا في سبيل ذلك كل أشكال الدعم، المالي والسياسي.

إسرائيل وإيران وهبَّةُ القدس

محمد أحمد بنّيس

مع تواصل محادثات فيينا، تزداد المخاوف الإسرائيلية من أن تفضي إلى صفقة نووية جديدة بين الولايات المتحدة وإيران، يكون من مخرجاتها رفع العقوبات الاقتصادية عن هذه الأخيرة، ومنحها هامشا لتوسيع نفوذها الإقليمي، وتطوير برنامجها النووي، مع ما لذلك من تداعيات على «الأمن القومي الإسرائيلي» في المدى البعيد. ومن ثم، يبدو التصعيد في القدس المحتلة، نهاية الأسبوع الماضي، محاولةً من إسرائيل لإفشال هذه المحادثات، من خلال مواجهة جديدة مع الفلسطينيين، في مسعى إلى خلط مزيد من الأوراق في المنطقة. وما يرجح ذلك ما عبر عنه سابقاً الرئيس الأميركي، جو بايدن، بشأن دعمه «حلّ الدولتين» لتسوية القضية الفلسطينية، وهو ما لم يلقَ قبولاً لدى قادة الكيان الصهيوني.

ضمن هذا السياق، تبدو أحداث القدس بمثابة رسالة إسرائيلية دالّة إلى بايدن، مفادها بأنّ إسرائيل لن تكون معنيةً بأيّ صفقة أميركية - إيرانية تُعيد واشنطن إلى الاتفاق النووي الموقع في 2015، وأنّه في وسعها تصعيد التوتر في المنطقة في ظلّ تحكّمها بجزء غير يسير من أوراق الصراع، لا سيما بعدما غدت تتمتع بغطاء سياسي عربي غير مسبوق، بعد اتفاقات التطبيع التي عقدتها مع أكثر من دولة عربية. في المقابل، تتزايد مخاوف الإدارة الأميركية من أن يؤدّي نجاح المفاوضات مع الجانب الإيراني إلى فقدان إسرائيل أعصابها، والمغامرة بمهاجمة إيران بشكلٍ يدفع هذه الأخيرة إلى الخروج عن السقف الذي وضعته لنفسها إزاء الضربات التي نفذتها إسرائيل ضد أهدافٍ لها في العراق وسورية والبحر الأحمر. وعلى الرغم من أنّ المناوشات بين الطرفين، أخيراً، بقيت تحت السيطرة، فإنّ ذلك لا يمنع من أن تتطوّر مستقبلاً إلى مواجهةٍ شاملةٍ قد تأتي على الأخضر واليابس في المنطقة، فنجاح الدبلوماسية الإيرانية في انتزاع اتفاق جديد برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، ولا يقبر، في الوقت نفسه، طموحاتها النووية، قد يتزامن مع هجوم خاطف تنفذه إسرائيل على المنشآت النووية الإيرانية، بشكل يذكّر بهجومها على مفاعل تموز العراقي في 1981.

تخشى الولايات المتحدة من أن تترسّخ القناعة، أكثر، لدى قادة إسرائيل بأنّ القوة الإيرانية باتت تشكل مصدر تهديد حيوي لها، يمكن أن تفضي إلى تعديل، وإن كان نسبيا، في ميزان القوى في المنطقة، وهو ما يعني، ضمن المنظور الأميركي، احتمال أن يخرج التوتر بين الطرفين عن السيطرة، وبالتالي زيادة أعباء الولايات المتحدة، وهي التي تواجه تحدّيات استراتيجية جسيمة، في مقدمتها الصعود الاقتصادي الصيني، وتمدّدُ النفوذ الروسي في أكثر من منطقة. ولعلّ هذه التحديات تُعزّز احتمال توصل واشنطن إلى صفقة متوازنة مع طهران، ستوسّع، بحسب إسرائيل، هامش المناورة أمام إيران والتنظيمات الحليفة لها في المنطقة.

التصعيد الإسرائيلي في القدس، وإن كان يكرس سياسات التهويد والاستيطان إزاء المدينة، يندرج، أكثر، ضمن حسابات إقليمية ترتبط بصراع القوة التي تخوضه إسرائيل في مواجهة المارد الإيراني. وهي الحسابات التي أعاد الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، جدولتها بإقراره صفقة القرن التي اعترف فيها بالقدس عاصمة أبدية للكيان الصهيوني، في ضربٍ سافرٍ للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد جاءت اتفاقات التطبيع الموقعة مع دول عربية لتشرعن هذه الحسابات، وتسهم في إيجاد الصيغ الكفيلة بترجمتها على أرض الواقع. هذا من دون إغفال الصراع السعودي - الإيراني الذي بات أحد الروافد المغذّية للرفض الإسرائيلي إحياء الاتفاق النووي الإيراني.

من المرجّح أن تفتح محادثات فيينا ثغرة في جدار أزمة الملف النووي، غير أنّ مخاطر هذه الثغرة تكمن في ما قد تحمله من انفراج سياسي بين واشنطن وطهران، سيخيم بظلاله على الإقليم، ولو إلى حين، كما حدث في اتفاق 2015. ولذلك، تراهن إسرائيل على وصول هذه المحادثات إلى الباب المسدود، ما سيمنحها مسوّغاتٍ لأيّ هجوم عسكري تشنه على إيران مستقبلاً.

اليسار المغربي وانتخابات 2021

كمال عبد اللطيف

تُطْرَح في المشهد السياسي المغربي اليوم أسئلة عديدة، تَهُمُّ التحوّلات التي ترتبط بالنظام السياسي القائم، وصور معالجاته مقتضيات وباء كورونا، والمشهد الحزبي، بتلويناته الإيديولوجية وخطاباته المختلفة، وهو يقترب من الاستحقاقات الانتخابية المقرّرة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، من دون إغفال المواقف السياسية الجديدة المرتبطة بنوعية الحضور الذي أصبحت تفيض به فضاءات التواصل الاجتماعي، إذ تشتبك يومياً معطياتٌ تؤشّر إلى نفور الشباب من العمل السياسي المؤسّسي، مع حرص بعض المتفاعلين داخل الفضاءات المذكورة، على تشخيص أعطاب الأغلبية الحكومية التي تدير السياسات العامة بقيادة حزب العدالة والتنمية، وتشخيص عجز المعارضة في الآن نفسه، وإبراز عدم قدرتها على تقديم بدائل لأعطاب الخيارات والبرامج التي يجري تنفيذها. وبجوار ذلك، تنتعش أشكالٌ أخرى من الفعل الاحتجاجي الجديد بلغاتٍ ومواقف مختلفة عن المألوف، لتملأ الفضاءات الرقمية بأسئلةٍ ومفارقاتٍ عديدة، يصعب اليوم التكهن بنتائجها القريبة.

تشابهت اليوم في مشهدنا السياسي أغلب برامج الأحزاب السياسية، واختفى اليمين واليسار والوسط، كما اختفى المحافظون القدامى والجدد، واصْطَفَّ الجميع من دون مرجعيةٍ نظريةٍ محدَّدة، في وقتٍ بدا فيه أنّ النظام وحده يقود الحياة السياسية، بموافقة الجميع ورضاهم. وهذا الأمر بالذات لا علاقة له بمكاسب دستور 2011، ولا بمكاسب الانتقال الديمقراطي في المجتمع المغربي. وقد نجد فيه تفسيراً لأشكال العزوف السياسي الذي يَدفع شباباً كثيرين إلى ترك المجال السياسي، مقابل انخراطهم في بناء مشهد احتجاجي في وسائل التواصل الاجتماعي، موازٍ للواقع الفعلي في جريانه.

يُواجه المشهد الحزبي المغربي عالماً جديداً لم تعد تنفع فيه بقايا شعارات المشروع الإصلاحي الوطني، كما رسمت ملامحه الكبرى في أدبيات حزب الاستقلال. وكما تطوّر في ستينيات القرن الماضي في أدبيات الحركة الاتحادية، فأصبحنا أمام أحزاب إداريةٍ متناسخةٍ بأسماء مختلفة، وأحزاب وطنيةٍ لم تعد قادرةً على تجديد أدواتها وتطويرها، لتتمكّن من تعقل التحولات الجارية في المجتمع، وتبنّي شرعيةٍ سياسيةٍ جديدة، مناسِبةٍ للشعارات الموجِّهة لعملها السياسي، الأمر الذي يدفع إلى القول إنّ واقع العمل الحزبي في المغرب، في كثير من أوْجُهه المرتبكة والمُفبرِكَة، يُعدّ محصلةً لتجربةٍ طويلةٍ من الصراع السياسي، وإنّ عيوباً كثيرة فيه ولَّدتها تدخلات السلطة، واستعداد بعض النخب بمبرّرات وإغراءات عديدة لتركيب الخرائط المنسجمة مع آلياتها في العمل السياسي، المساعد على مزيد من الضبط والهيمنة.

نتجه هنا إلى التساؤل، في ضوء ما سبق، عن واقع اليسار المغربي، وقد تحوّل بفعل تشرذمه المتواصل وعجزه عن بناء قطب قادر على استيعاب تيارات وخيارات كثيرة قادرة على مواجهة المواقع التي اكتسحها الإسلام السياسي، المحترق بدوره من نخب المصالح ونخب حسابات الوقت، فامتلأ المشهد السياسي بالفكر المحافظ والنزوعات الانتهاجية وكثير من الخيارات البعيدة عن مقتضيات التحوّل الديمقراطي. وأصبحت ثقافتنا السياسية تفتقر اليوم إلى مكاسب ثقافة سبعينيات القرن الماضي، العقلانية والتاريخية.

نتصوَّر أنّ صلابة التحديات التي تواجه اليسار في محيط العمل الحزبي في المشهد السياسي المغربي تعادلُها صلابة أخرى، ترتَّبت عن تجربة اليسار نفسه في العمل السياسي. والإشارة هنا إلى تركة الخلل التنظيمي التي يحملها كثير من أجنحته وتياراته، وإلى عدم قدرة كثير من مُكَوِّنَاتِه على تجاوز إرثها التقليدي في كيفيّات التعامُل مع تحوُّلات المجتمع والقيم في مجتمعنا. إضافة إلى ذلك كلّه، يُواجه اليسار جملة من الأحكام المُسْبَقَة عن تَياراته وعن معاركه ولغته، من دون أن يُكَلِّف نفسه عناء مواجهتها، بالصورة التي تمكِّنه من حضور جديد فاعل ومتفاعل مع الحاضر السياسي المغربي.

نلاحظ أمراً آخر يُقَرِّب التيارات اليسارية بعضها لبعض، يتعلق بالنواظم الفكرية المرجعية ومعجم اللغة السياسية، إذ يمكن أن يُسَجَّل أيضاً أنّ أغلب هذه التيارات، وإن كانت تحاول التخلُّص من تَخَشُّب لغتها وتَصَلُّبها، وذلك بحكم أنّ إيقاع التطوُّر الذي يسود اليوم المجتمع المغربي بدرجات متفاوتة، لم يعد يَسمح بالحديث بلغة ومفاهيم يُفْتَرَض أن تكون موضوع إعادة نظر، إذ لا يُعقَل أن تستكين تيارات الثقافة اليسارية إلى منطقٍ ومفرداتٍ تنتمي إلى زمن آخر، مُغفلة المتغيرات الجديدة

> واقع العمل الحزبي في المغرب، في كثير من أَوْجُهه المرتبكة والمُفبرِكَة، يُعدّ محصلةً لتجربة طويلةً من الصراع السيَّاسي

والآثار الناتجة عنها في مجتمعنا المتطوّر والمتفاعِل مع ما يجري في العالم. إلاّ أنّ هذه المحاولات لم تُثْمِر بعد النتائج المتوخّاة منها، بل تواصل أجنحة يسارية كثيرة الحديث بمفردات وخيارات لا علاقة لها بالمتغيرات الجارية في المجتمع.

تبرز أعطاب اليسار في التشرذم الذي لا مبرّر سياسياً له. أما الأعطاب البنيوية الأساس فتتمثَّل في التقصير الكبير في مسألتين، الخيارات والتعبئة، إذ تُواصل قوى يسارية كثيرة تحليل صور الصراع المتجدّد في مجتمعنا بمصطلحاتٍ ومعطياتٍ لا تحيط بالظواهر في تحوُّلها المتواصل، كما تُواصل ذهولها في موضوع القيام بمقتضيات التعبئة المطلوبة بالآليات المكافئة للتحوُّلات الحاصلة في المجتمع وفي التاريخ.

تَحْكُم مظاهر الصراع السياسي والاجتماعي في مجتمعنا اليوم آلياتٌ جديدةٌ تقضي بضرورة تطوير النخب اليسارية مفردات مواجهة تحديات الواقع وكيفياتها، لعلّها تتمكّن من الاقتراب من مختلف التحوُّلات التي يعرفها المجتمع المغربي، ويعرفها المحيط العربي والعالم، فلا سبيل اليوم لمقاربة أسئلة المجتمع في السياسة والثقافة والإصلاح والتغيير، بمفردات ترتبط بسياقات تاريخية أخرى، ذلك أنّ إرادة التغيير يسبقها وعي التغيير، ولا يكون ذلك ممكناً، من دون ابتكار اللغة المناسبة والمفردات المساعِدة على فهم ما يجري في تجلياته ودلالاته المختلفة.

تستدعي الاستحقاقات التشريعية المقبلة من اليسار المغربي وقفة صارمة مع أحواله العامة، وقفة من التراجعات والترهّل الذي أصاب الإسلام السياسي، وقد استمرّ في إدارة السياسات العمومية في المغرب منذ 2011. كما يستدعي موقفاً صارماً من طرائقه التقليدية في التعبئة والعمل السياسي، وأساليبه في إدارة اختلافاته، وهذه الأمور لا تتطلّب فقط اليقظة التاريخية، بل تتطلب كثيراً من المثابرة والوضوح، وكثيراً من الاستماع لأسئلة المجتمع والتاريخ.. فهل تستطيع أجنحة اليسار المزقة القيام بهذا كله؟

لنسجل اليوم بوضوح أنّ اليسار المغربي استسهل، في كثير من أجنحته، المحفوظات والمفاهيم المسكوكة، ولم يعد قادراً على بناء مواقف واضحة من النظام ومن المشهد السياسي، مثلما أنّه لم يعد اليوم قادراً على نَحْت (وابتكار) المفردات القادرة على الإمساك بأسئلة المجتمع وظواهره.

(كاتب وأكاديمي مغربي)

تونس في مهب تحوّل استراتيجي في المتوسط

نور الدين العلوي

لا تتحقق التوقعات التي تشير إلى تحولات ذات طبيعة استراتيجية في السياسات الدولية بالسرعة المرجوة. ولذلك تظهر، في أولها، كأنها تخمين أو تمنيات كتاب يتّخذون من أمانيهم وقائع. على الرغم من ذلك نستشعر أن تحولا عميقا يجري الآن في البحر المتوسط، سيغير موازين القوى فيه، وتكون تونس في قلب اللعبة الدبلوماسية والأمنية الجارية. قد تفاجئنا النتائج بسرعتها، وقد ننتظر فترة طويلة، ولكن حركة السفراء في كواليس الحكم في تونس ليست زيارات مجاملة وتبادل تهاني برمضان. الأمر أعقد من ذلك. كان شهر إبريل/ نيسان في تونس عاصفا، وقد فاح بخار معارك دبلوماسية كثيرة، تؤشر إلى قلع أقدام فرنسا من تونس وإحلال قدم أميركية وسكسونية. ولكن ماذا قد يكون الثمن الذي سيدفعه التونسيون نظير هذا التحول؟

لمع السفير الأميركي أكثر من غيره في شهر إبريل، خصوصا أنه يتنقل بين مكتبي رئيسي البرلمان والحكومة، ويلقي تصريحات متحمسة للتجربة التونسية، ويساند عملية الانتقال الديمقراطي الذي يتعرّض لصعوبات مالية، توشك أن تؤدّي إلى الإفلاس، لكنه لم يظهر قريبا من قصر قرطاج. وتصدر أخبار كثيرة عن تواصل جهات برلمانية تونسية مع الإدارة الألمانية التي تعرب عن الموقف نفسه. ونعرف حماسة السفير التركي وإدارة بلاده لدعم الانتقال الديمقراطي. وبالتوازي، يظهر السفير الفرنسي بجانب رئيس الجمهورية، من دون أن ينبس بموقف ويعلن موقفا معتدلا بعد لقائه رئيس الحكومة. وتتوالى التسريبات غير الرسمية عن خلاف عميق بين الإدارتين، الفرنسية والأميركية، بشأن مستقبل تونس، في لحظة مصيرية تستعد فيها تونس للخروج إلى مؤسسات الإقراض الدولية، باحثة عن تمويلات لمواجهة نقص السيولة ومواجهة استحقاقات الحكم المعطلة. ويرسم التقاطع بين الأخبار الرائجة أن هناك طرفين مهمين يختصمان حول تونس، كل يخطب ودّها، أو يريد أن يلحقها بمجاله الاقتصادي والسياسي. سمعنا كلاما غير رسمي (قد يكون الترجمة العملية للوقوف مع تونس)، تجرّ به فرنسا تونس إلى نادي باريس، للحصول على تمويلات بفوائض عالية، تضعها تحت هيمنة مباشرة لبنك باريس. بينما يعرض الأميركيون سقف تمويل مفتوحا لتونس، نظير ابتعادها عن نادي باريس، وينتظر أن يظهر رئيس الحكومة في واشنطن قريبا، حتى أن مسارعته بالتلقيح ضد وباء كورونا فهمت في هذا الإطار.

نوشك أن نقول إن ليس للشعب رأي في ما يجري، وأن «اللعب» يتم بين الكبار بشأن تحديد مصير الطفل الصغير العاجز (تونس). يتابع المهتمون بالشأن العام معركة الرئيس مع الحكومة والبرلمان، وهي معركة داخل معركة الأحلاف الذين ذكرت، أو هي ترجمة لها على الأرض. لقد بات واضحا أن الرئيس، وحزامه السياسي غير المتجانس فكريا، يقف مع الصف الفرنسي، تبعا لتلك القبلات التي وضعها الرئيس على كتف الرئيس الفرنسي، حين أنكر تاريخ الاحتلال الفرنسي لتونس، وفسره وهو في باريس حماية قانونية، وطلب عدم الاعتذار عنه. بينما يقف رئيسا الحكومة والبرلمان وحزامهما السياسي في الصف المقابل. ويبدو أنهم يميلون إلى الموقف الأميركي وحلفائه الأتراك والإنكليز والألمان، ويحتمون به من الضغوط الفرنسية المباشرة. (لم تصدر عنهم مواقف بينة، وإذا صحت زيارة رئيس الحكومة لواشنطن فإن الموقف يتضح بجلاء لا لبس فيه). ولكن الموقف مما يجري في تونس ليس خاصا بتونس، بل يشمل المنطقة برمتها وشمال أفريقيا في قلب الأحداث. وإذا كان الجزائريون أقوياء بثرواتهم الطبيعية، وضعت فرنسا يدها في الحلف الروسي الصيني، وتخلّت عن شركائها الأوروبيين الذين لا يرتاحون لوجود روسي خارج روسيا، وبالتحديد الألمان. ونميل إلى تفسير الحركة الأميركية في تونس وفي ليبيا، وربما في الجزائر (حيث لا تتسرّب الأخبار) ضمن هذا السياق. بناء قاعدة أو أحلاف يُتخذون بوابة دخول إلى أفريقيا، وكل خطوة في أفريقيا تصطدم بالضرورة بجدار صد فرنسي تاريخي، خصوصا شمال خط الاستواء. وقد ذهب بعضهم إلى تفسير قتل رئيس تشاد، إدريس ديبي، رسالة أميركية لفرنسا أن مجالها الحيوي قد اخترق، وأن عليها التفاوض على أرواح حلفائها التاريخيين. فيكون ظهور الرئيس الفرنسي في موكب تأبينه وتوريث السلطة لابنه ردا على محاولة الاختراق، وعزم فرنسا على عدم الاستسلام، وهو ما يثير مخاوف في تونس، ففرنسا أشد تمسّكا بتونس جارتها من تمسّكها بتشاد التي ترقد على مدخر يورانيوم تحتاجه المفاعلات الفرنسية. (ربما نفهم المشروع المتعلق ببحر ليبي داخلي يفتح من سرت حتى العمق الليبي، لتسهيل النقل البحري من تشاد التي ليست لها حدود بحرية على المتوسط).

(كاتب تونسي)

> الصراع السياسي المحلي في تونس بين رئيس تونس ورئيسي الحكومة والبرلمان صار دولياً

وبموقفهم التاريخي الرافض (في العلن) لكل أشكال التبعية الاقتصادية والإلحاق السياسي، فإن وضع تونس وليبيا ليس بالقوة نفسها، فهما البلدان اللذان أرهقتهما الثورة، ونزلت بقدراتهما إلى لحظة ضعف كاشفة. وهما يقعان الآن في قلب هذا الصراع السياسي بين فرنسا والولايات المتحدة التي نراها مشغولة بمصير تونس وليبيا، بقدر انشغالها بقطع الطريق على حلف صيني روسي يحاول التسلل إلى أفريقيا، سوق المستقبل ومجاله الاستثماري الواعد.

معركة الأجندات الخارجية في مأرب

علي الذهب

تتباين التحليلات بشأن المعارك المتواصلة، منذ ثلاثة أشهر، في الأطراف الغربية من محافظة مأرب في اليمن، حاصرةً ما يجري في زوايا ضيقة، تتعلق بالأطراف الداخلية للحرب، وقدراتها الذاتية على الحسم، غير أن الوضع الراهن يُبرز منعطفًا جديدًا من منعطفات الصراع بالوكالة لمصلحة أطراف خارجية، في ظل تراجع القضية الرئيسة للحرب عمومًا، وتحكُّم هذه الأطراف بطرق الحل السياسي وأدواته. يدرك الحوثيون أن تعارض أجندات الأطراف الخارجية، أو توافقها، لا يضع، بالضرورة، حدًا لطموحهم في السيطرة على مأرب، بل على العكس. وأنه في حال تحقق هذه السيطرة، فإنهم يكونون قد وجهوا ضربةً مميتةً للحكومة المعترف بها دوليًا، أو تؤدّي إلى موتها التدريجي، وهذا ما تعيه هذه الحكومة، لكنها عاجزة عن مواجهة ذلك، بالنظر إلى تفكّك مكوناتها السياسية والعسكرية، ويتجلى الأمر في استماتة قواتها المسلحة، ومجاميع قبلية موالية لها في الدفاع عن مأرب، وتقاعس القوات (مليشيات) المنضوية، شكليًا، تحت مظلتها، بناءً على حسابات خاصة متوافقة مع أطراف خارجية داعمة لها. مع اشتداد المعارك في مأرب، خلال الشهر الجاري (إبريل/ نيسان)، كانت مفاوضات فيينا الخاصة بالاتفاق النووي مع إيران تمضي قريبًا من تفاعلاتها؛ حيث تصرّ الولايات المتحدة الأميركية التي لم تشارك، بشكل مباشر، في هذه المفاوضات، على إدراج الفواعل الإقليمية العنيفة التي تدعمها إيران، ومنها الحوثيون، ضمن قضايا أخرى تمثّل شروطًا للعودة إلى هذا الاتفاق، فيما ترفض إيران ذلك؛ لإدراكها أن ما حققته من نفوذ في اليمن، عبر الحوثيين، يعد مكسبًا إستراتيجيًا ينبغي تعزيزه بتمكينهم أكثر، وليس التخلّي عنهم، على الأقل في الوقت الراهن، وبأي الثمن. وبعودة فرقاء مفاوضات فيينا إلى عواصم بلدانهم، صعَّد الحوثيون من هجومهم على مأرب، وأخذت تصريحات المسؤولين الإيرانيين في الظهور والتناقض بشأن وقوفهم بجانب الحوثيين، ولم يكن ذلك إلا من قبيل خلخلة قناعات بعضهم إزاء حقيقة الموقف الإيراني، الداعم للحوثيين طوال الحرب وفي هذه المعركة.

وفي سياق ذلك، جاء رد الولايات المتحدة، عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن، تيموثي ليندر كينغ، خلال جلسة نقاش في مجلس النواب الأميركي، وضمن تصريحات أخرى لاحقة، إن دعم إيران الحوثيين فتاك وكبير، وأن هجومهم على مأرب يهدّد جهود السلام المبذولة، وينذر بكارثة إنسانية، لكن هذا التباكي لا يبدو بريئًا، فلو كانت الإدارة الأميركية صادقة، لما تراجعت عن تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية في فبراير/ شباط الماضي. وفي الحالتين، ليس المقصود سوى الاستغلال السياسي لمعركة مأرب. ويبدو موقف التحالف، كذلك، مريبًا في هذه المعركة؛ إذ في الوقت الذي تستهدف مقاتلاته إمدادات الحوثيين، يضع، في الوقت ذاته، العراقيل أمام سعي القوات الحكومية إلى الحصول المباشر على الذخائر، والأسلحة الثقيلة والنوعية المؤثرة في موازين القوة، بما فيها الطائرات غير المأهولة التي حقق بها الحوثيون ميزة فارقة خلال مختلف المواجهات والجبهات. ليس ذلك فحسب، بل ذهبت السعودية، بوصفها قائدة التحالف، إلى التفاوض، سرًا، مع إيران، عبر أطراف عراقية جمعت بينهما، في بغداد، خلال شهر إبريل/ نيسان الجاري.

أدّى تطابق الرؤية السعودية إزاء عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مع إيران، إلى تطابقٍ مماثل، إلى حدٍ ما، في التعامل مع معركة مأرب، وجعلها معركة استنزافية، لا تفضي إلى طريق قريب النهاية، فإذا ما تمكّن الحوثيون من فرض إرادتهم تحت أي خللٍ قد يعتري الطرف الحكومي، فإن السعودية، وبدعم حلفائها الدوليين، تعتقد أنها لن تعدم الوسيلة لعزل الحوثيين عن إيران. ومن هذه الوسائل الاعتراف بهم، والتعايش الآمن معهم، بوصفهم سلطة حاكمة في شمال اليمن، في مقابل التخلي عن أطماعهم في مناطق الجنوب اليمنية، وتركها تقرّر مصيرها، وهذا التعايش مجرَّب مع النظام الجديد في العراق، بل ومع إيران ذاتها.

> قد تعتقد السعودية أنها، بإطالة معركة مأرب، تضعف نفوذ الأطراف التقليدية التي تتصدّر الميدان السياسي والعسكري

في سيناريو آخر، قد تعتقد السعودية أنها، بإطالة معركة مأرب، ستضعف نفوذ (وقوة) الأطراف التقليدية التي تتصدّر الميدان السياسي والعسكري منذ عام 2011، بناء على حسابات تتعلق بأبعاد ما عرف بثورة الربيع العربي؛ بحيث تعمل على أن تحلّ محلها قوى أخرى تحظى برضاها، وأنها قد تلجأ إلى تحقيق ذلك قسريًا. ولعل ممّا يساعد على ذلك أن معظم القيادات السياسية لهذه الأطراف مقيمة في السعودية بطريقة مقيدة لحريتها، أو في دول أخرى يمكن السيطرة عليها عبر وسائل عديدة.

لا تبدو الإمارات بعيدة عما يجري في مأرب، على الرغم من انسحاب معظم قواتها من عدن، نهاية عام 2019. وفي أي من السيناريوهات المتوقعة، لا يمكن أن تعارض أي ترتيبات ما دامت ضامنة لمصالحها ومصالح حلفائها الدوليين، خصوصًا بريطانيا، فضلًا عن حلفائها الداخليين الذين لا أثر لهم، من قريب أو بعيد، في جبهات الدفاع عن مأرب.

(كاتب يمني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads